

## کتاب

الاعتكاف: لزوم مسلم لا غسل عليه، عاقل ولو ممیزاً، مسجداً  
ولو ساعة، لطاعة على صفة مخصوصة، ولا يبطل بإغماء.  
وسُنَّ كل وقت، وفي رمضان أكّد، وأكّده عشره الأخير.

شرح منصور

(الاعتكاف) لغة: لزوم الشيء. ومنه: ﴿يَعْتَكِفُونَ عَلَىٰ أَصْنَامِهِمْ﴾  
[الأعراف: ١٣٨]، بفتح الكاف في الماضي، وضمها وكسرها في المضارع.  
وشرعاً: (لزوم مسلم لا غسل عليه، عاقل ولو) كان (مميزاً، مسجداً)  
مفعول: لزوم. (ولو) كان لزومه، أي: وقته (ساعة) من ليل أو نهار، أي: ما  
يُسَمَّى به مُعْتَكِفاً لا بئناً. (لطاعة) متعلق بـ لزوم. (على صفة مخصوصة) تأتي.  
فلا يصح من كافر، ولا ممن عليه غسل لجنابة أو غيرها، ولا غير عاقل، ومن  
دون التمييز، ولا في غير مسجد أو بغير لبث، ولا بلزوم غير مسجد لنحو  
صناعة.

٤٣١/١

ومشروعيته بالكتاب والسنة. قال في «المغني»<sup>(١)</sup>: ولا نعلم بين العلماء  
خلافاً في أنه مسنون. ويُسمى: جواراً. وقال ابن هبيرة: / لا يحل أن يسمى  
خلوة<sup>(٢)</sup>. وفي «الفروع»<sup>(٣)</sup>: ولعل الكراهة أولى. (ولا يبطل) اعتكاف  
(إيغماء) كنوم؛ لبقاء التكليف.

(وسُنَّ) اعتكاف (كل وقت) لفعله ﷺ ومداومته عليه، واعتكف أزواجه  
معه وبعده. (و) هو (في رمضان أكّد) لفعله ﷺ. (وأكّده) أي: رمضان  
(عشره الأخير) لحديث أبي سعيد: «كنت أجاور هذه العشرة - يعني الأوسط -  
ثم قد بدا لي أن أجاور هذا العشر الآخر، فمن كان اعتكف معي، فليلبث

(١) ٤٥٦/٤.

(٢) الإفصاح عن معاني الصحاح ٢٢٠/١.

(٣) ١٤٧/٣.

وَيَجِبُ بِنَذْرٍ، وَإِنْ عُلِّقَ، أَوْ غَيْرُهُ بِشَرْطٍ تَقَيَّدَ بِهِ، وَيَصَحُّ بِلَا صَوْمٍ، لَا بِلَا نِيَّةٍ. وَيَجِبُ أَنْ يُعَيَّنَ نَذْرٌ بِهَا، وَمَنْ نَوَى خُرُوجَهُ مِنْهُ، بَطَلَ.

شرح منصور

فِي مُعْتَكِفِهِ<sup>(١)</sup>. وَلَمَّا فِيهِ مِنْ لَيْلَةِ الْقَدْرِ الَّتِي هِيَ خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ شَهْرٍ. وَإِذَا نَذَرَ اعْتِكَافَ الْعَشْرِ الْأَخِيرِ، فَنَقَصَ الشَّهْرَ، أَجْزَأُهُ، لَا إِنْ نَذَرَ عَشْرَةَ أَيَّامٍ مِنْ آخِرِ الشَّهْرِ، فَنَقَصَ، فَيَقْضَى<sup>(٢)</sup> يَوْمًا<sup>(٣)</sup>.

(وَيَجِبُ) اعْتِكَافُ (بِنَذْرٍ) لِحَدِيثٍ: «مَنْ نَذَرَ أَنْ يَطِيعَ اللَّهَ، فَلْيُطِيعْهُ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ<sup>(٤)</sup>. (وَإِنْ عُلِّقَ) نَذْرُ اعْتِكَافٍ (أَوْ غَيْرُهُ) كَنَذْرِ صَوْمٍ أَوْ عَتَقٍ، (بِشَرْطٍ) كَمَا شَفَى اللَّهُ مَرِيضِي، لَأَعْتَكِفَنَّ، أَوْ لِأَصُومَنَّ كَذَا، (تَقَيَّدَ بِهِ) أَيُّ: الشَّرْطِ، فَلَا يُلْزَمُهُ قَبْلَهُ، كَطَلَاقٍ. (وَيَصَحُّ) اعْتِكَافُ (بِلَا صَوْمٍ) لِحَدِيثِ عُمَرَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي نَذَرْتُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ أَنْ أَعْتَكِفَ لَيْلَةً فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، فَقَالَ ﷺ: «أَوْفِ بِنَذْرِكَ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ<sup>(٥)</sup>. وَلَوْ كَانَ الصَّوْمُ شَرْطًا، لَمَا صَحَّ اعْتِكَافُ اللَّيْلِ. وَكَالصَّلَاةِ وَسَائِرِ الْعِبَادَاتِ. وَحَدِيثُ عَائِشَةَ: لَا اعْتِكَافَ إِلَّا بِصَوْمٍ<sup>(٦)</sup>. مَوْقُوفٌ عَلَيْهَا. وَمَنْ رَفَعَهُ، فَقَدْ وَهَمَ. ذَكَرَهُ فِي «الْمَغْنِيِّ»<sup>(٧)</sup> وَفِي «الشَّرْحِ»<sup>(٨)</sup> وَغَيْرِهِ، ثُمَّ لَوْ صَحَّ فَالْمَرَادُ بِهِ الِاسْتِحْبَابُ. وَ (لَا) يَصَحُّ اعْتِكَافُ (بِلَا نِيَّةٍ) لِأَنَّهُ عِبَادَةٌ مُحَضَّةٌ، وَلِحَدِيثٍ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ». (وَيَجِبُ أَنْ يُعَيَّنَ نَذْرٌ بِهَا) أَيُّ: النِّيَّةُ؛ لِيَتَمَيَّزَ النَّذْرُ عَنِ التَّطَوُّعِ. (وَمَنْ نَوَى خُرُوجَهُ مِنْهُ) أَيُّ: الِاعْتِكَافِ، (بَطَلَ) كَصَلَاةٍ وَصَوْمٍ.

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٢٠١٨)، وَمُسْلِمٌ (١١٦٧).

(٢) لَيْسَتْ فِي (س).

(٣) جَاءَ فِي هَامِشِ الْأَصْلِ مَا نَصَّهُ: [عَوِضَ النِّقْصِ. قُلْتُ: وَيَكْفُرُ لِفَوَاتِ الْحُلِّ. «شَرْحُ إِقْنَاعٍ»].

(٤) فِي صَحِيحِهِ (٦٦٩٦)، مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ.

(٥) فِي صَحِيحِهِ (٢٠٣٢).

(٦) أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ فِي «سُنَنِهِ» ٢/٢٠٠، وَابْنُ أَبِي حَتْمٍ فِي «سُنَنِهِ» ٤/٣١٧.

(٧) ٤٦٠/٤.

(٨) الْمُقْنَعُ مَعَ الشَّرْحِ الْكَبِيرِ وَالْإِنْصَافِ ٥٦٨/٧.

وَمَنْ نَذَرَ أَنْ يَعْتَكِفَ صَائِماً أَوْ بِصَوْمٍ، أَوْ يَصُومَ مَعْتَكِفاً أَوْ  
بِاعْتِكَافٍ، أَوْ يَعْتَكِفَ مُصَلِّياً، أَوْ يَصَلِّيَ مَعْتَكِفاً، لَزِمَهُ الْجَمْعُ، كَنَذَرِ  
صَلَاةٍ بِسُورَةٍ مُعَيَّنَةٍ.

وَلَا يَجُوزُ لَزُوجَةٍ وَقِنٌ اعْتِكَافٌ بِإِذْنِ زَوْجٍ وَسَيِّدٍ، وَلَهُمَا  
تَحْلِيلُهُمَا مِمَّا شَرَعَا فِيهِ بِإِذْنٍ، .....

شرح منصور

(وَمَنْ نَذَرَ أَنْ يَعْتَكِفَ صَائِماً لَزِمَهُ الْجَمْعُ. (أَوْ) نَذَرَ أَنْ يَعْتَكِفَ (بِصَوْمٍ)  
لَزِمَهُ الْجَمْعُ. (أَوْ) نَذَرَ أَنْ (يَصُومَ مَعْتَكِفاً) لَزِمَهُ الْجَمْعُ. (أَوْ) «نَذَرَ أَنْ  
يَصُومَ»<sup>(١)</sup> (بِاعْتِكَافٍ) «لَزِمَهُ الْجَمْعُ»<sup>(٢)</sup>. (أَوْ) نَذَرَ أَنْ (يَعْتَكِفَ مُصَلِّياً) لَزِمَهُ  
الْجَمْعُ. (أَوْ) نَذَرَ أَنْ (يَصَلِّيَ مَعْتَكِفاً، لَزِمَهُ الْجَمْعُ) بَيْنَ الْاعْتِكَافِ<sup>(٣)</sup> وَالصِّيَامِ  
أَوْ الصَّلَاةِ<sup>(٤)</sup>؛ لِحَدِيثٍ: «لَيْسَ عَلَى الْمُعْتَكِفِ صِيَامٌ، إِلَّا أَنْ يَجْعَلَهُ عَلَى نَفْسِهِ»<sup>(٥)</sup>.  
وَقِيسَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ. وَلِأَنَّ كِلَا مِنْهُمَا صِفَةٌ مَقْصُودَةٌ فِي الْاعْتِكَافِ، فَلَزِمَتْ  
بِالنَّذْرِ، كَالْتَّابِعِ وَالْقِيَامِ فِي النَّافِلَةِ. (كَنَذَرِ صَلَاةٍ بِسُورَةٍ مُعَيَّنَةٍ) مِنَ الْقُرْآنِ. فَلَوْ  
فَرَّقَهُمَا، أَوْ اعْتَكَفَ وَصَامَ مِنْ رَمَضَانَ وَنَحْوِهِ، لَمْ يَجْزِئُهُ، وَلَا يَلْزِمُهُ أَنْ يَصَلِّيَ  
جَمِيعَ النَّهَارِ، بَلْ يَكْفِيهِ رَكْعَتَانِ.

٤٣٢/١ / (وَلَا يَجُوزُ لَزُوجَةٍ وَقِنٌ) وَأُمٌّ وَلَدٍ وَمُدَبِّرٌ وَمُعَلِّقٌ عَتَقُهُ بِصِفَةٍ، (اعْتِكَافٌ  
بِإِذْنِ زَوْجٍ) لَزُوجَتِهِ، (و) لَا إِذْنَ (سَيِّدٍ) لِرَقِيقِهِ؛ لِتَفْوِيتِ حَقِّهِمَا عَلَيْهِمَا.  
(وَلَهُمَا) أَيُّ: الزَّوْجُ وَالسَّيِّدُ (تَحْلِيلُهُمَا) أَيُّ: الزَّوْجَةُ وَالْقَنُّ (مِمَّا شَرَعَا فِيهِ) مِنْ  
اعْتِكَافٍ وَلَوْ مَنْدُوراً (بِإِذْنِ) زَوْجٍ أَوْ سَيِّدٍ؛ لِحَدِيثٍ: «لَا تَصُومُ الْمَرْأَةُ  
وَزَوْجُهَا شَاهِدٌ يَوْمًا مِنْ غَيْرِ رَمَضَانَ إِلَّا بِإِذْنِهِ». رَوَاهُ الْخَمْسَةُ<sup>(٥)</sup>، وَحَسَنُهُ التِّرْمِذِيُّ.

(١-١) لَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ وَ (ع) وَ (م).

(٢-٢) لَيْسَتْ فِي (س) وَ (م).

(٣-٣) فِي (م): «وَالصَّلَاةُ وَالصِّيَامُ»، وَلَيْسَتْ كَلِمَةٌ: «الصَّلَاةُ» فِي (س).

(٤) أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «سُنَنِهِ» ٣١٩/٤، مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ.

(٥) أَحْمَدُ (٧٣٤٣)، وَأَبُو دَاوُدَ (٢٤٥٨)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٧٨٢)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «الْكَبِيرِ» (٣٢٨٨) وَابْنُ

مَاجَهَ (١٧٦١)، مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ.



أو به، وهو تطوُّعٌ. ولمكاتِبِ اعتكافٍ بلا إذنٍ، وحجٌّ ما لم يحلَّ نَجْمٌ.  
ومبعضٌ كَقِنْ، إلا مع مُهايَاةٍ<sup>(١)</sup> في نوبته، فكحُرٌّ.

### فصل

ولا يصحُّ مَن تَلَزَّمه الجماعةُ، إلا بمسجدٍ تُقامُ فيه، ولو من معتكفين،

شرح منصور

ولما فيه من تفويتِ حقٍّ غيرِهما بغيرِ إذنه، فكانَ لربِّ الحقِّ المنعُ منه، كمنعِ مالكٍ غاصباً.

(أو) كانا شرعاً فيه (به) أي: بإذنِ زوجٍ وسيِّدٍ، (وهو) أي: ما شرعاً فيه (تطوُّعٌ) لأنَّ النبيَّ ﷺ أَذِنَ لعائشةَ وحفصةَ وزينبَ في الاعتكافِ، ثم منعهنَّ منه بعد أن دخلنَّ فيه<sup>(٢)</sup>. ويخالف الحجُّ؛ لأنَّه يجبُ بالشروع فيه. وليس لهما تحليُّهما من مندورٍ شرعاً فيه بالإذن. والإذنُ في عقدِ النذرِ إذنٌ في فعله<sup>(٣)</sup> إن نذراً معيَّناً<sup>(٤)</sup> بالإذن. (ولمكاتِبِ اعتكافٍ بلا إذنٍ) سيِّده. نصّاً، للملكِ منافعَ نفسه، كحُرِّ مدينٍ، بخلافِ أمٍّ ولدٍ ومدبرٍ. (و) لمكاتِبِ أيضاً (حجٌّ) بلا إذنٍ. نصّاً، كاعتكافٍ وأوَّلَى؛ لإمكانِ التكبُّبِ معه، لكن له منعه من السفرِ، ويأتي. (ما لم يحلَّ) عليه (نَجْمٌ) من كتابته. فإن حلَّ، لم يحجَّ بلا إذنٍ سيِّده.

(ومبعضٌ، كَقِنْ) كَلَّه، فلا يجوزُ له ذلك إلا بإذنٍ سيِّده؛ لأنَّ له ملكاً في منافعِهِ كُلِّ وقتٍ، (إلا مع مُهايَاةٍ) فله أن يعتكفَ ويحجَّ (في نوبته) بلا إذنٍ مالكٍ بعضه. (فه) إمَّا في نوبته (كحُرٍّ) للملكِ اكتسابه ومنافعه.

(ولا يصحُّ) اعتكافٌ (مَن تَلَزَّمه الجماعةُ، إلا بمسجدٍ تُقامُ فيه) الجماعةُ، (ولو من معتكفين) لأنَّه إن اعتكفَ بما لا تُقامُ فيه، أفضى إلى تركِ الجماعةِ الواجبةِ

(١) المهايَاة: أن يكون لسيِّده يوماً ولنفسه يوماً.

(٢) أخرجه البهوتي (٢٠٤٥)، من حديث عائشة.

(٣-٣) في (س): «لأنَّه معيَّن».

إِنْ أَتَى عَلَيْهِ فَعَلُ صَلَاةٍ، وَإِلَّا صَحَّ بِكُلِّ مَسْجِدٍ، كَمِنْ أَنْشَى.

ومنه: ظهره، ورحبته المحوطة، ومَنَارَتُهُ التي هي أو بَابُهَا به، .....

شرح منصور

أو خروجه إليها، فيتكرر كثيراً، مع إمكان تحرّزه منه، وهو منافٍ للاعتكاف؛ إذ هو لزوم المسجد للطاعة. وعُلِمَ منه: أَنَّهُ لَا يَصَحُّ إِلَّا بِمَسْجِدٍ؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَبْشِرُوهُمْ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسْجِدِ﴾ [البقرة: ١٨٧]. والمباشرة محرمة في الاعتكاف مطلقاً، فلولا اختصاصه بالمساجد، لما قُيِّدَ بها. ولأنَّ المقام فيه عونٌ على ما يُراد من العبادة؛ لأنَّه مبنيٌّ لها.

٤٣٣/١

(إِنْ أَتَى عَلَيْهِ) أي: مَنْ تَلَزَّمَهُ الْجَمَاعَةُ (فَعَلُ صَلَاةٍ) <sup>(١)</sup> زَمَنَ اعْتِكَافِهِ، (وَالَا) تَلَزَّمَهُ الْجَمَاعَةُ، كَعَبْدٍ وَمَرِيضٍ، أَوْ لَمْ يَأْتِ عَلَى مَنْ تَلَزَّمَهُ فَعَلُ صَلَاةٍ، كَانَ اعْتِكَافٌ مِنْ طُلُوعِ الشَّمْسِ إِلَى الزَّوَالِ، (صَحَّ) اعْتِكَافُهُ (بِكُلِّ مَسْجِدٍ) / لأنَّه لَا يَلْزَمُ مِنْهُ مَحْذُورٌ، (كَمْ) مَا يَصَحُّ اعْتِكَافٌ فِي كُلِّ مَسْجِدٍ (مِنْ أَنْشَى) كَمَا تَقَدَّمَ، إِلَّا مَسْجِدَ بَيْتِهَا، وَهُوَ مَا اتَّخَذَتْهُ مِنْهُ لَصَلَاتِهَا فِيهِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمَسْجِدٍ حَقِيقَةً وَلَا حَكْماً؛ لَجَوَازِ لَبْسِهَا فِيهِ حَائِضاً وَجَنْباً، وَعَدَمِ وَجُوبِ صَوْنِهِ مِنْ بَحَاسَةٍ. وَتَسْمِيَّتِهِ مَسْجِداً بِحَازٍ، وَكَالرَّجُلِ.

وَسُنَّ اسْتِئْثَارُ مَعْتَكِفَةٍ بِخَبَاءٍ فِي مَكَانٍ لَا يَصْلِي فِيهِ الرِّجَالُ، وَيَسَاحُ لِرَجُلٍ. (ومنه) أي: الْمَسْجِدِ (ظَهْرُهُ) أي: سَطْحُهُ؛ لِعُمُومِ: ﴿فِي الْمَسْجِدِ﴾ [البقرة: ١٨٧]. (و) مِنْهُ (رَحْبَتُهُ الْمَحْوُطَةُ) قَالَ الْقَاضِي: إِنْ كَانَ عَلَيْهَا حَائِطٌ وَبَابٌ، كَرَحْبَةِ جَامِعِ الْمَهْدِيِّ بِالرُّصَافَةِ <sup>(٢)</sup>، فَهِيَ كَالْمَسْجِدِ؛ لِأَنَّهَا مِنْهُ وَتَابِعَةٌ لَهُ. وَإِنْ لَمْ تَكُنْ مَحْوُطَةً، كَرَحْبَةِ جَامِعِ الْمَنْصُورِ، لَمْ يَثْبُتْ لَهَا حَكْمُ الْمَسْجِدِ <sup>(٣)</sup>. (و) مِنْهُ (مَنَارَتُهُ الَّتِي هِيَ أَوْ بِأُيُهَا بِهِ) أي: الْمَسْجِدِ، لِمَنْعِ الْجَنْبِ مِنْهَا. فَإِنْ كَانَتْ هِيَ أَوْ بِأُيُهَا خَارِجَةً <sup>(٤)</sup>، وَلَوْ قَرِيبَةً، وَخَرَجَ الْمُعْتَكِفُ إِلَيْهَا لِلْأَذَانِ، بَطَلَ اعْتِكَافُهُ؛ لِأَنَّهُ مَشَى

(١) فِي الْأَصْلِ: «الصلوة»، وَفِي (ع): «للصلاة».

(٢) الرصافة: حَيٍّ مِنْ بَغْدَادَ، بَلْ مِنْ أَكْبَرِ أَحْيَائِهَا.

(٣) مَعُونَةُ أَوَّلِي النِّهْيِ ١٢١/٣٠.

(٤) فِي (س) وَ (ع)، وَ (م): «خارجة».



وما زيد فيه، حتى في الثواب في المسجد الحرام، وعند جمع، ومسجد المدينة أيضاً.

والأفضل لرجلٍ تخلل اعتكافه جمعة، جامع، ويتعين إن عيّن بنذر. ولمن لا جمعة عليه أن يعتكف بغيره، ويطل بخروجه إليها إن لم يشترطه.

شرح منصور

حيث يمشي جنباً لأمرٍ له منه بد، كخروجه إليها لغيره.

(و) منه (ما زيد فيه) أي: المسجد (حتى في الثواب في المسجد الحرام) لعموم الخبر<sup>(١)</sup>، (وعند جمع) منهم الشيخ تقي الدين<sup>(٢)</sup> وابن رجب<sup>(٣)</sup>، وحكي عن السلف، (ومسجد المدينة أيضاً) فزيادته كهو في المضاعفة. وخالف فيه جمع، منهم ابن عقيل وابن الجوزي. قال في «الآداب الكبرى»<sup>(٤)</sup>: هذه المضاعفة تختص بالمسجد غير الزيادة، على ظاهر الخبر<sup>(١)</sup> وقول العلماء من أصحابنا وغيرهم.

(والأفضل لرجلٍ تخلل اعتكافه جمعة) أن يعتكف في (جامع) أي: مسجد تقام فيه الجمعة، حتى لا يحتاج للخروج إليها منه، ولا يلزمه؛ لأن الخروج إليها لا بد له منه، كالخروج لحاجته، والخروج إليها معتاداً، فكأنه مستثنى. (ويتعين) جامع لا اعتكاف (إن عيّن بنذر) فلا يجزئه في مسجد لا تقام فيه الجمعة، حيث عيّن الجامع بنذره. ولو لم يتخلل اعتكافه جمعة؛ لأنه ترك لبثاً مستحقاً التزمه بنذره.

(ولمن لا جمعة عليه) كامراً ومسافراً (أن يعتكف بغيره) أي: الجامع من المساجد. (ويطل) اعتكافه (بخروجه إليها) أي: الجمعة؛ لأن له منه بداً. (إن لم يشترطه) أي: الخروج إلى الجمعة، كعيادة مريض.

(١) سيأتي بنصه في الصفحة التالية.

(٢) الاختيارات الفقهية ص ١١٣.

(٣) معونة أولي النهى ١٢٢/٣.

(٤) الآداب الشرعية ٤١٤/٣ - ٤١٥.

وَمَنْ عَيَّنَ مَسْجِداً غَيْرَ الثَّلَاثَةِ، لَمْ يَتَّعِنَنَّ.

وَأَفْضَلُهَا، الْحَرَامُ، فَمَسْجِدُ الْمَدِينَةِ، فَالْأَقْصَى. فَمَنْ نَذَرَ.....

شرح منصور

(وَمَنْ عَيَّنَ) بنذره لاعتكافه أو صلاته (مسجداً غير) المساجد (الثلاثة) أي: المسجد الحرام، ومسجد المدينة، والأقصى، (لم يتعين) لحديث أبي هريرة مرفوعاً: «لَا تُشَدُّ الرِّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ: الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، وَمَسْجِدِي هَذَا، وَالْمَسْجِدِ الْأَقْصَى». متفق عليه<sup>(١)</sup>. ولو تعيَّنَ غيرها بالتعيين، لَزِمَ الْمَضِيُّ إِلَيْهِ. واحتاج/ إلى شِدِّ الرحْلِ لقضاء نذره، ولأنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يُعَيِّنْ لِعِبَادَتِهِ مَكَاناً فِي غَيْرِ الْحَجِّ. ثم إنَّ أَرَادَ النَّاذِرُ الْاِعْتِكَافَ فِيمَا عَيْنَهُ غَيْرَهَا، فَإِنْ كَانَ قَرِيباً، فَهُوَ أَفْضَلُ. وَإِلَّا بَانَ احتاجَ إِلَى شِدِّ رَحْلٍ، خَيْرٌ عِنْدَ الْقَاضِي وَغَيْرِهِ، وَجَزَمَ بَعْضُهُمْ بِإِبَاحَتِهِ<sup>(٢)</sup>. واختاره الموفق<sup>(٣)</sup> فِي السَّفَرِ الْقَصِيرِ، وَاحتجَّ بِخَبَرِ قَبَاءَ<sup>(٤)</sup>، وَحَمَلَ النِّهْيَ عَلَى أَنَّهُ لَا فَضِيلَةَ فِيهِ. وَحَكَاهُ فِي «شَرْحِ مُسْلِمٍ»<sup>(٥)</sup> عَنْ جُمْهُورِ الْعُلَمَاءِ. وَلَمْ يَجُوزْهُ ابْنُ عَقِيلٍ<sup>(٦)</sup> وَالشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ<sup>(٧)</sup>.

٤٣٤/١

(وَأَفْضَلُهَا) أي: المساجد الثلاثة، المسجد (الحرام) وهو: مسجد مكة، (فمسجد المدينة) على ساكنها أفضل الصلاة والسلام، (ف) — مسجد (الأقصى) لحديث أبي هريرة مرفوعاً: «صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِي هَذَا خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ صَلَاةٍ فِيمَا سِوَاهُ إِلَّا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ». رواه الجماعة إلا أبا داود<sup>(٨)</sup>. (فَمَنْ نَذَرَ

(١) البخاري (١١٨٩)، ومسلم (١٣٩٧).

(٢) الفروع ١٦٧/٣.

(٣) المغني ٤٩٣/٤.

(٤) أخرجه البخاري (١١٩٣)، ومسلم (١٣٩٩) (٥٢١) عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَأْتِي مَسْجِدَ قَبَاءَ كُلَّ سَبْتٍ مَاشِياً وَرَاكِباً. وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَفْعَلُهُ.

(٥) ١٦٨/٩.

(٦) الفروع ١٦٧/٣.

(٧) الاختيارات الفقهية ص ١١٤.

(٨) أحمد (٧٢٥٣)، والبخاري (١١٩٠)، ومسلم (١٣٩٤) (٥٠٥)، والترمذي (٣٩١٦)،

والنسائي ٢١٣/٥، وابن ماجه (١٤٠٤).

اعتكافاً، أو صلاةً في أحدها، لم يُجزئه غيره، إلا أفضل منه.  
ومن نذر زمناً معيناً، شرع فيه قبل دخوله، وتأخر حتى ينقضي،  
وتابع، ولو أطلق.

ومن نذر عدداً، فله .....

اعتكافاً، أو نذر (صلاة في أحدها) أي: المساجد الثلاثة، (لم يجزئه) اعتكاف  
ولا صلاة في (غيره) أي: (ما عينه لتعيينه ذلك). (إلا) أن يكون ما فعله فيه  
(أفضل منه) أي<sup>(١)</sup>: الذي عينه، فيجزئه. فمن نذر في الحرام، لم يجزئه في<sup>(٢)</sup>  
غيره، وفي الأقصى، أجزأه في الثلاثة، وفي مسجد المدينة، أجزأه فيه وفي  
المسجد الحرام، لا الأقصى؛ لحديث جابر، أن رجلاً قال يوم الفتح: يا رسول  
الله، إنني نذرت، إن فتح الله عليك مكة، أن أصلي في بيت المقدس. فقال:  
«صل ههنا»، فسأله، فقال: «صل ههنا». فسأله، فقال<sup>(٣)</sup>: «شأنك إذن».  
رواه أحمد<sup>(١)</sup> وأبو داود<sup>(٢)</sup>.

(ومن نذر) اعتكافاً ونحوه (زمناً معيناً) كعشر رمضان الأخير مثلاً، (شرع  
فيه قبل دخوله) أي: المعين، فيدخل معتكفه قبل غروب شمس يوم العشرين؛  
لأن أوله غروب الشمس، كحلول ديون ووقوع عتق، وطلاق معلقة به.  
(وتأخر) عن الخروج (حتى ينقضي) بأن تغرب شمس آخر يوم منه. نصاً،  
ليستوفي جميعه. (و) من نذر زمناً معيناً صوماً أو اعتكافاً ونحوه، (تابع) وجوباً  
(و<sup>(٤)</sup> لو أطلق) فلم يقيد بالتتابع لا بلفظه، ولا بنية؛ لفهمه من التعيين.  
(و) من (نذر) أن يصوم أو يعتكف ونحوه (عدداً) من أيام غير معينة، (فله)

(١-١) ليست في (س).

(٢) ليست في الأصل.

(٣) أحمد (١٤٩١٩)، وأبو داود (٣٣٠٥).

(٤) ليست في (م).



تفريقه ما لم ينو تتابعاً.

ولا تدخل ليلة يوم نذر، كيوم ليلة.

ومن نذر يوماً، لم يحز تفريقه بساعات من أيام. ومن نذر شهراً مطلقاً، تابع. ومن نذر يومين أو ليلتين فأكثر .....

أي: الناذر (تفريقه) أي: العدد ولو نوى<sup>(١)</sup> ثلاثين يوماً؛ لأنه مقتضى اللفظ. والأيام المطلقة توجد بدون تتبع، (ما لم ينو) في العدد (تتابعاً)<sup>(٢)</sup> فيلزمه كما لو نذر شهراً مطلقاً.

(ولا تدخل ليلة يوم نذر) اعتكافه؛ لأنها ليست منه. قال الخليل: اليوم اسم لما بين طلوع الفجر وغروب الشمس. (ك) ما لا يدخل (يوم ليلة) نذر اعتكافها فيها<sup>(٣)</sup>؛ لأن اليوم ليس من الليلة.

(ومن نذر) أن يعتكف ونحوه (يوماً، لم يحز تفريقه بساعات من أيام) لأنه يفهم منه التتابع، / كقوله: متتابعاً. وإن قال في أثناء يوم: لله علي أن اعتكف يوماً من وقتي هذا، لزمه من ذلك الوقت إلى مثله من الغد؛ لتعيينه ذلك بنذره. وإن نذر أن يعتكف يوم يقدم فلان، فقدم ليلاً، لم يلزمه شيء. وفي أثناء النهار، اعتكف الباقي منه بلا قضاء. ومع عذر يمنع الاعتكاف حال قدومه، يقضي باقي اليوم ويكفر. (ومن نذر) أن يعتكف ونحوه (شهرًا مطلقاً) فلم يعين كونه رمضان أو غيره، (تابع) وجوباً؛ لاقتضائه ذلك، كما لو حلف لا يكلم زيدا شهراً، وكمدّة الإيلاء ونحوه. (ومن نذر) أن يعتكف ونحوه (يومين) فأكثر متتابعة، (أو) نذر أن يعتكف ونحوه (ليلتين فأكثر)

(١) ليست في (س) و (م).

(٢) في (ع): «تتابعها».

(٣) ليست في (م).

متابعة، لزمه ما بين ذلك، من ليلٍ أو نهارٍ.

### فصل

يحرمُ خروجُ مَنْ لزمه تتابعٌ مختاراً ذاكرًا، إلا لما لا بدَّ منه، كإتيانه بمأكلي ومشربٍ، لعدمٍ، وقِيءٍ بَغْتَهُ، وغَسَلٍ متنجسٍ يحتاجه، وكبولٍ وغائطٍ، وطهارةٍ واجبةٍ.

وله المشيُّ على عادته، وقصدُ بيته إن لم يجدْ مكاناً يليقُ به، بلا ضررٍ

شرح منصور

كثلاثٍ أو عشرٍ (متابعة، لزمه ما بين ذلك) أي: الأيام (من ليلٍ) إن كان النذرُ أياماً، (أو) ما بين الليالي من (نهارٍ) إن كان المنذورُ ليالي، تبعاً لوجوبِ التتابع.

(يحرمُ خروجُ مَنْ) أي: معتكفٍ (لزمه تتابعٌ) لتقييدهِ نذره بالتتابع، أو نيته، له أو إتيانه بما يقتضيه، كشهري، (مختاراً ذاكرًا) لاعتكافه، فلا يحرمُ خروجه مكرهاً بلا حقٍّ أو ناسياً، (إلا لما لا بدَّ منه، كإتيانه بمأكلي ومشربٍ لعدمٍ مَنْ يأتيه به. نصاً، (و) ك (قِيءٍ بَغْتَهُ، وغَسَلٍ متنجسٍ يحتاجه، وكبولٍ وغائطٍ وطهارةٍ واجبةٍ) كوضوءٍ وغسلٍ ولو قبل دخولٍ وقتٍ صلاةٍ؛ لأنه لا بدَّ منه لمحدثٍ؛ لحديث عائشة: السنة للمعتكف أن لا يخرج إلا لما لا بدَّ له منه. رواه أبو داود<sup>(١)</sup>. وقالت أيضاً عن رسول الله ﷺ: وكان لا يدخل البيت إلا لحاجة الإنسان. متفق عليه<sup>(٢)</sup>. وحاجة الإنسان: البول والغائط؛ لاحتياج كلِّ إنسانٍ إلى فعلهما.

(وله)، أي: المعتكف، إذا خرج لما لا بدَّ منه، (المشيُّ على عادته) فلا يلزمه مخالفتها في سرعة. (و) له (قصدُ بيته إن لم يجدْ مكاناً يليقُ به، بلا ضررٍ،

(١) في سننه (٢٤٧٣).

(٢) البخاري (٢٠٢٩). ومسلم (٢٩٧) (٦).



ولا مَنَّةٌ، وغسلُ يده بمسجدٍ في إناءٍ من وسخٍ وزفرٍ وخوهِما، لا بولٌ وفصدٌ وحجامةٌ بإناءٍ فيه أو في هوائيه.

وكجمعةٍ وشهادةٍ لزمته، وكمرِضٍ وجنازةٍ تعيَّنَ خروجهُ إليهما.  
وله شرطُ الخروجِ إلى ما لا يلزمه منهنَّ، ومن كلِّ قُرْبَةٍ لم تتعيَّنْ،  
أو ما له منه بُدٌّ، وليس بقُرْبَةٍ، كعشاءٍ، ومبيتٍ بمنزله، .....

شرح منصور

ولا مَنَّةٌ) كسقايةٍ. ولا يَحْتَشِمُ مثله منها ولا نقصَ عليه. وإن بذَلَ له صديقٌ أو غيره منزله القريبَ لقضاءِ حاجته، لم يلزمه، ويقصدُ أقربَ منزليهِ وجوباً لدفعِ حاجةٍ به، بخلافِ مَنْ اعتكفَ في مسجدٍ أبعدَ منه؛ لعدمِ تعيَّنِ أحدهما قبلَ دخوله للاعتكافِ. (و) له (غسلُ يده بمسجدٍ في إناءٍ من وسخٍ وزفرٍ ونحوهما) كقيامٍ من نومٍ ليلٍ، ويُفرغُ الإناءَ خارجَ المسجدِ؛ لأنَّه لا ضررَ على المصلِّين به. ولا يَخْرُجُ لذلك؛ لأنَّ له منه بدًّا. و (لا) يجوزُ لمعتكفٍ، ولا غيره (بولٌ، و) لا (فصدٌ، و) لا (حجامةٌ بإناءٍ فيه) أي: المسجدِ، (أو في هوائيه) أي: المسجدِ؛ لأنَّه لم يُتَيَّنَ لذلك، فوجبت صيانةُ المسجدِ عنه، وهواه كقراره. / ٤٣٦/١ ولمستحاضةٌ اعتكافٌ مع أمنٍ تلوِيْثِهِ. (١) فإن خافت تلوِيْثَهُ، خرجت (٢)؛ لأنها لا يمكنها التحرُّزُ إلا بتركِ الاعتكافِ.

(وكجمعةٍ وشهادةٍ) تحمُّلاً وأداءً، (لزمته) لوجوبهما بأصل الشرع، فيخرجُ لهما. (وكمرِضٍ وجنازةٍ تعيَّنَ خروجهُ إليهما) قياساً على الشهادةِ.  
(وله) أي: المعتكفِ عند ابتداءِ نذرِ اعتكافِهِ (شرطُ الخروجِ إلى ما لا يلزمه) خروجٌ إليه (منهنَّ) أي: الجمعةُ والشهادةُ والمريضُ والجنازةُ. (ومن كلِّ قُرْبَةٍ لم تتعيَّنْ) عليه، كزيارةِ صديقٍ، وصلةِ رحمٍ. (أو ما له منه بدٌّ وليس بقُرْبَةٍ، ك) شرطِ (عشاءٍ ومبيتٍ بمنزله) لأنَّه يجب (٢) بعقده، كالوقوفٍ، ولأنَّه كنذرٍ ما أقامه، ولتأكُّدِ الحاجةِ إليهما وامتناعِ النيابةِ فيهما، فعليه: لا يقضي زمنَ

(١-١) ليست في (س).

(٢) في الأصل و (س): «لا يجب».

لا الخروج إلى التجارة، أو التكسب بالصنعة في المسجد، ونحوهما.  
وسن أن لا يُكرّر لجمعة، ولا يُطيل المقام بعدها.

وكما لا بدّ منه، تعيّن نفير، وإطفاء حريق، وإنقاذ غريق، ونحوه.  
ومرض شديد، وخوف من فتنة على نفسه، أو حرمة، أو ماله،  
ونحوه، وحاجة لفصد أو حجام، وعدة وفاة.

الخروج إذا نذر شهراً مطلقاً في ظاهر كلام أصحابنا، كما لو عيّن الشهر.  
قاله في «الفروع»<sup>(١)</sup>.

شرح منصور

و (لا) يصح شرط (الخروج إلى التجارة، أو) شرط (التكسب بالصنعة  
في المسجد ونحوهما) كالخروج لما شاء؛ لأنه يُنافيه. وإن قال: متى مرضت أو  
عرض لي عارض، خرجت، فله شرطه كما في الإحرام. وفائدته: جواز  
التحلل إذا حدث عائق عن المضي. قاله المجد<sup>(٢)</sup>.

(وسن) لمعتكف (أن لا يكرّر) لخروجه (لجمعة، و) أن (لا يطيل المقام  
بعدها) اقتصاراً على قدر الحاجة.

(وكما لا بدّ منه) في جواز الخروج (تعين نفير) لنحو عدو فحاهم، (و)  
تعين (إطفاء حريق، و) تعين (إنقاذ غريق، ونحوه) كرد أعمى عن بشر، أو  
حية؛ لأنه يجوز له قطع الواجب بأصل الشرع إذن، فما أوجبته على نفسه  
أولئى، (و) كذا (مرض شديد) لا يمكن معه مقام بمسجد، كقيام متدارك،  
وسلس بول، أو يمكن بمشقة شديدة، كاحتياج لفراش، أو ممرض. (و) كذا  
(خوف من فتنة) وقعت (على نفسه، أو) على (حرمة، أو) على (ماله،  
ونحوه) كتهيب بمحلته؛ فلا يحرم خروجه له، ولا ينقطع اعتكافه به؛ لأن مثله  
بيح ترك جمعة، وجماعة، وعدة وفاة في منزل، مع وجوبهن بأصل الشرع،  
فما أوجبته بنذره أولى. وعلم منه: أنه لا يخرج لمرض خفيف، كصداع ووجع  
ضرس؛ لأن له منه بدّ. (و) كذا (حاجة) معتكف كبيرة (لفصد أو حجام)  
وإلا لم يحز، كمرض يمكنه احتمال. (و) كذا (عدة وفاة) إذا مات زوج

(١) ١٨٥/٣

(٢) المحرر في الفقه ٢٣٢/١.



وَتَحْيِضُ بَحْبَاءٍ فِي رَحْبَتِهِ، إِنْ كَانَتْ، وَأَمَكْنَ بِلَا ضَرَرٍ، وَإِلَّا بَيْتِهَا. وَكَحَيْضٍ نَفَاسٌ.

وَيَجِبُ فِي وَاجِبٍ رَجُوعٌ بِزَوَالِ عَذْرِ، فَإِنْ أُخِّرَ عَنْ وَقْتِ إِمكَانِهِ، فَكَمَا لَوْ خَرَجَ لَمَّا لَه مِنْهُ بُدٌّ. وَلَا يَضُرُّ تَطَاوُلُ مَعْتَادٍ، وَهُوَ حَاجَةُ الْإِنْسَانِ، وَطَهَارَةُ الْحَدَثِ، وَالطَّعَامُ وَالشَّرَابُ، وَالْجُمُعَةُ، وَيَضُرُّ فِي غَيْرِ مَعْتَادٍ، كَنَفِيرٍ، وَنَحْوِهِ.

شرح منصور

مَعْتَكِفَةٍ، فَلَهَا الْخُرُوجُ لَتَعْتَدَ<sup>(١)</sup> فِي مَنْزِلِهَا؛ لَوْ جُوبِهِ بِأَصْلِ الشَّرْعِ، وَكَوْنِهِ حَقًّا لِلَّهِ تَعَالَى، وَحَقُّ آدَمِيٍّ، يَفُوتُ إِذَا تَرَكَ لَا إِلَى بَدَلٍ، بِخِلَافِ النَّذْرِ.

٤٣٧/١

(وَتَحْيِضُ) / مَعْتَكِفَةٌ حَاضَتٌ، (بَحْبَاءٍ فِي رَحْبَتِهِ) أَيِ: الْمَسْجِدِ غَيْرِ الْمَحْوِطَةِ اسْتِحْبَابًا. (إِنْ كَانَتْ) لَهُ رَحْبَةٌ كَذَلِكَ، (وَأَمَكْنَ) تَحْيِضُهَا فِيهَا (بِلَا ضَرَرٍ) لِحَدِيثِ عَائِشَةَ: كُنَّ الْمَعْتَكِفَاتُ إِذَا حِضْنَ، أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِإِخْرَاجِهِنَّ مِنَ الْمَسْجِدِ، وَأَنْ يَضْرِبْنَ الْأَخْبِيَةَ فِي رَحْبَةِ الْمَسْجِدِ، حَتَّى يَطْهَرْنَ. رَوَاهُ أَبُو حَفْصٍ<sup>(٢)</sup>. (وَإِلَّا) يَكُنْ لِلْمَسْجِدِ رَحْبَةٌ، أَوْ كَانَتْ، وَفِيهِ ضَرَرٌ، تَحْيِضَتْ (بَيْتِهَا) لِأَنَّهُ أَوْلَى فِي حَقِّهَا إِلَى أَنْ تَطْهَرَ، فَتَعُودَ وَتَتِمَّ اعْتِكَافُهَا، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهَا إِلَّا الْقَضَاءُ أَيَّامَ حَيْضِهَا. (وَكَحَيْضٍ) فِيمَا تَقَدَّمَ (نَفَاسٌ) لِأَنَّهُ فِي مَعْنَاهُ.

(وَيَجِبُ) عَلَى مُعْتَكِفٍ (فِي) اعْتِكَافٍ (وَاجِبٍ) خَرَجَ لِعَذْرِ يُبِيحُهُ، (رَجُوعٌ) إِلَى مَعْتَكِفِهِ (بِزَوَالِ عَذْرِ) لِأَنَّ الْحُكْمَ يَدُورُ مَعَ عَلَيْهِ (فَإِنْ أُخِّرَ) رَجُوعَهُ (عَنْ وَقْتِ إِمكَانِهِ) أَيِ: الرَّجُوعِ وَلَوْ يَسِيرًا، (فَكَمَا لَوْ خَرَجَ لَمَّا لَه مِنْهُ بُدٌّ) يَطْلُ مَا مَضَى مِنْ اعْتِكَافِهِ، وَيَأْتِي. (وَلَا يَضُرُّ تَطَاوُلُ) عَذْرِ (مَعْتَادٍ، وَهُوَ) أَيِ: الْمَعْتَادِ (حَاجَةُ الْإِنْسَانِ) وَهِيَ الْبَوْلُ وَالْغَائِطُ، (وَطَهَارَةُ الْحَدَثِ، وَالطَّعَامُ، وَالشَّرَابُ، وَالْجُمُعَةُ) فَلَا يَقْضِي زَمَنَهَا، فَإِنَّهُ كَالْمُسْتَنَى؛ لِكَوْنِهِ مَعْتَادًا. وَلَا كَفَّارَةً. (وَيَضُرُّ) تَطَاوُلُ (فِي) عَذْرِ (غَيْرِ مَعْتَادٍ، كَنَفِيرٍ وَنَحْوِهِ) كَغَسَلِ مُتَنَجِّسٍ بِحَتَايَا، وَقِيءٍ بَغْتَةً،

(١) لَيْسَتْ فِي (م).

(٢) الْمُنْتَقَعُ مَعَ الشَّرْحِ الْكَبِيرِ وَالْإِنْصَافِ ٦٠٦/٧.

ففي نذرٍ متتابعٍ غيرِ معيَّنٍ، يُخَيَّرُ بَيْنَ بِنَاءٍ وَقَضَاءٍ، مَعَ كَفَّارَةٍ يَمِينٍ،  
أَوْ اسْتِثْنَاءٍ، وَفِي مَعْيَنٍ يَقْضَى وَيُكْفَرُ، وَفِي أَيَّامٍ مُطْلَقَةٍ، يُتِمَّمُ بِلا  
كَفَّارَةٍ، لَكِنَّهُ لَا يَبْنِي عَلَى بَعْضِ ذَلِكَ الْيَوْمِ.

### فصل

وإن خرج لما لا بُدَّ منه، فباع أو اشترى، أو سأل عن مريض، أو  
غيره، ولم يُعْرِجْ، أو يقفُ لذلك، .....

شرح منصور

وإنجاء غريق، وإطفاء حريق. فإن كان يسيراً، لم يؤثر، وإن تطاول.

(ففي نذرٍ متتابعٍ) كشهرٍ (غيرِ معيَّنٍ، يُخَيَّرُ بَيْنَ بِنَاءٍ) عَلَى مَا مَضَى مِنْ  
اعتكافه، (وقضاءٍ) فائتٍ (مع) إخراج (كفَّارةٍ يَمِينٍ) لَأَنَّ النَّذْرَ حَلْفَةٌ، وَلَمْ  
يَفْعَلْهُ عَلَى وَجْهِهِ، (أَوْ اسْتِثْنَاءٍ) لِمَنْذُورٍ مِنْ أَوَّلِهِ، وَلَا كَفَّارَةً؛ لِأَنَّهُ أَتَى بِهِ عَلَى  
وَجْهِهِ، أَشْبَهَ مَا لَوْ لَمْ يَسْبِقْهُ اعْتِكَافٌ. (وَفِي) نَذْرٍ (مَعْيَنٍ) كَشَهْرِ رَمَضَانَ،  
(يَقْضَى) مَا فَاتَهُ مِنْهُ بِخُرُوجِهِ، (وَيُكْفَرُ) كَفَّارَةً يَمِينٍ؛ لِتَرْكِهِ الْمَنْذُورَ فِي وَقْتِهِ.  
(وَفِي) نَذْرٍ (أَيَّامٍ مُطْلَقَةٍ) كَعَشْرَةِ أَيَّامٍ، وَلَمْ يَقُلْ مُتَتَابِعَةً، وَلَمْ يَنْوِهِ، (يُتِمَّمُ) <sup>(١)</sup> مَا  
بَقِيَ مِنْهَا بِالْاعْتِكَافِ فِيهِ، (بِلا كَفَّارَةٍ) لِأَنَّهُ أَتَى بِالنَّذْرِ <sup>(٢)</sup> عَلَى وَجْهِهِ، أَشْبَهَ مَا  
لَوْ لَمْ يَخْرُجْ، (لَكِنَّهُ لَا يَبْنِي عَلَى بَعْضِ ذَلِكَ الْيَوْمِ) الَّذِي خَرَجَ فِيهِ، بَلْ  
يَسْتَأْنَفُ بَدْلَهُ يَوْمًا كَامِلًا؛ لثَلَا يَفْرُقُهُ.

(وإن خرج) معتكفٌ (لما) أي: أمرٍ (لا بدَّ) له (منه فباع أو اشترى) ولم  
يعرِّجْ، أو يقفُ لذلك، جاز. (أو سأل عن مريض، أو) عن (غيره) أي:  
المريض، (ولم يُعْرِجْ) قال في «القاموس» <sup>(٣)</sup>: عَرَّجَ تَعْرِيجًا، مِيلَ وَأَقَامَ وَحَبَسَ  
الْمَطِيَّةَ عَلَى الْمَنْزِلِ. (أو يقفُ لذلك) جاز. قال في «شرح» <sup>(٤)</sup>: لِأَنَّهُ ﷺ كَانَ

(١) فِي الْأَصْلِ وَ (م): «تَمَّ». وَفِي (س): «يَتَمَّ».

(٢) فِي (ع): «بِالْمَنْذُورِ».

(٣) «الْقَامُوسُ»: (عَرَجَ).

(٤) مَعُونَةُ أَوَّلِي النِّهْيِ ١٤١/٣.



أو دخل مسجداً يُتِمُّ اعتكافه فيه، أقرب إلى محل حاجته من الأول. جاز.

وإن كان أبعد، أو خرج إليه ابتداءً، أو تلاصقا، ومشى في انتقاله خارجاً عنهما بلا عذر، أو أُخرج لاستيفاء حق عليه، وأمكنه الخروج منه، أو سكر، .....

شرح منصور

يفعله، وعن عائشة: إن كنت لأدخل البيت، والمريض فيه، فما أسأل عنه إلا وأنا مارة. متفق. عليه<sup>(١)</sup> ولأنه لم يترك به شيئاً من الليث المستحق، أشبه ما لو سلم، أو رده في مروره.

٤٣٨/١

(أو) خرج لما لا بد منه، ثم (دخل) مسجداً يُتِمُّ اعتكافه فيه أقرب إلى محل حاجته من) المسجد (الأول) الذي كان فيه، (جاز) لأنه لا يتعين بصريح<sup>(٢)</sup> النذر، فأولى أن لا يتعين بشروعه فيه، ولأنه لم يترك به لبناً مُستحقاً، أشبه ما لو انهدم الأول، أو أخرجه منه سلطان، فخرج إلى الآخر، وأتم اعتكافه فيه.

(وإن كان) المسجد الذي دخله (أبعد) من محل حاجته من الأول، بطل (أو خرج إليه) أي: المسجد الثاني (ابتداءً) بلا عذر، بطل. (أو تلاصقا) أي: المسجدان، (ومشى في انتقاله) بينهما (خارجاً عنهما بلا عذر) بطل اعتكافه؛<sup>(٣)</sup> لتركه لبناً مستحقاً. فإن لم يمش خارجاً عنهما في انتقاله للثاني، لم يبطل اعتكافه<sup>(٣)</sup> (أو أخرج) (معتكف من مسجد)<sup>(٣)</sup> (لاستيفاء حق عليه، وأمكنه الخروج منه) أي: الحق عليه بلا خروج من مسجد، فلم يفعل، بطل اعتكافه؛ لأن له بداً من أن لا يخرج. (أو سكر) معتكف، بطل اعتكافه، ولو ليلاً؛ لخروجه

(١) البخاري (٢٠٢٩)، ومسلم (٢٩٧) (٧). إلا أن البخاري لم يذكر قولها في المريض، وانظر: «السنن الكبرى» للبيهقي ٤/٣٢٠.

(٢) بعدها في (س) و (ع): «لفظ».

(٣-٣) ليست في (س).

أو ارتدَّ، أو خرج كله لما له منه بُدٌّ، ولو قلَّ، بطل. ويستأنف متتابعاً بشرطٍ أو نيّة، إن كان عامداً مختاراً، أو مكرهاً بحق، ولا كفارة. ويستأنف معيَّناً قيّد بتابع، أو لا، ويكفر، ويكون قضاء كل واستأنفه على صفة أدائه فيما يمكن.

شرح منصور

عن كونه من أهل المسجد. فإن شرب خمرًا ولم يسكر، أو أتى كبيرة، فقال المجدد: ظاهر كلام القاضي: لا يفسد؛ لأنه من أهل العبادة والمقام فيه.

(أو ارتدَّ) معتكف، بطل اعتكافه؛ لعموم قوله تعالى: ﴿لَئِنْ أَشْرَكَتَ لَيَحْطَبَنَّ عَمَلُكَ﴾ [الزمر: ٦٥]، ولخروجه عن أهلية العبادة، وكالصوم. (أو خرج) المعتكف (كله لما له منه بُدٌّ، ولو قلَّ) زمنُ خروجه، (بطل) اعتكافه؛ لتركه اللبث بلا حاجة، أشبه ما لو طال. فإن خرج بعض جسده، لم يطل اعتكافه. نصًّا، لحديث عائشة: كان رسول الله ﷺ إذا اعتكف يُدني رأسه إليَّ، فأرجله. متفق عليه<sup>(١)</sup>. (ويستأنف) اعتكافه على صفة ما بطل. فإن كان (متتابعاً بشرط) كليله عليَّ أن أعتكف عشرة أيام متتابعة أو شهراً. (أو متتابعاً بـ (نيّة) كان نذر عشرة أيام ونواها متتابعة، ثم شرع وبطل اعتكافه؛ لأنه أمكنه أن يأتي بالمنذور على صفته، فلزمه، كحالة الابتداء (إن كان) فعله ما تقدّم من المبطلات حال كونه (عامداً مختاراً، أو مكرهاً بحق، ولا كفارة) عليه؛ لأنه أتى بمنذوره على صفته. (ويستأنف) نذراً (معيَّناً قيّد بتابع) كليله عليَّ أن أعتكف شهر المحرم متتابعاً. (أو لا) أي: أو<sup>(٢)</sup> لم يقيّد بتابع، كان نذر أن يعتكف المحرم ولم يزد عليه؛ لدلالة التعيين عليه. (ويكفر) في الصورتين؛ لفوات المحل. (ويكون قضاء كل) من المتابع<sup>(٣)</sup> بشرطٍ أو نيّة، والمعيّن، (و) يكون (استأنفه) أي: كل منهما (على صفة أدائه فيما يمكن) فإن شرط

(١) تقدم تخريجه ص ٤٠٢.

(٢) ليست في الأصل و (س).

(٣) في الأصل و (س): «التابع».



ويُفسدُ إن وطئ، ولو ناسياً، في فرج، أو أنزلَ بمباشرةٍ دونَه،  
ويكفرُ لإفسادِ نذرِه، لا لوطئه.

### فصل

يُسْنُ تشاغله بالقُرب، واجتتابُ ما لا يعنيه، لا إقراءُ قرآن،  
وعلمٌ ومناظرةٌ فيه، .....

شرح منصور

٤٣٩/١

في الأوّل صوماً، أو عيّنه في أحدِ المساجدِ الثلاثةِ / ونحوه، كان قضاؤه  
واستأنفه كذلك.

(ويُفسدُ) اعتكافُ (إن وطئ) معتكفٌ فيه (ولو ناسياً) نصّاً، (في فرج)  
لما روى حربٌ عن ابن عباسٍ: إذا جامعَ المعتكفُ، بطلَ اعتكافُه، واستأنفَ  
الاعتكافُ<sup>(١)</sup>. ولأنَّ الاعتكافَ عبادةٌ تفسدُ بالوطءِ عمدًا، فكذلك سهواً،  
كالحجِّ. (أو أنزلَ) معتكفٌ (بمباشرةٍ دونَه) أي: الفرج فيفسدُ<sup>(٢)</sup>؛ لقوله  
تعالى: ﴿وَلَا تَبْشُرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَنْكَفُونَ فِي الْمَسْجِدِ﴾ [البقرة: ١٨٧]. فإن لم  
يُنزلَ، لم يفسدُ، كاللمسِ بشهوةٍ. (ويكفرُ) كفارةٌ يمينٍ وجوباً؛ (لإفسادِ  
نذرِه) و (لا) يكفرُ (لوطئه) إن كان اعتكافُه نفلاً، كبقيةِ النوافلِ، ولأنَّ  
الوجوبَ بالشرع، ولم يردَّ بها.

(يُسْنُ تشاغله) أي: المعتكفُ (بالقُرب) كقراءةٍ وصلاةٍ وذكرٍ. (و)  
يسنُّ له (اجتتابُ ما لا يعنيه) لحديث: «من حُسنِ إسلامِ المرءِ تركُهُ ما لا  
يعنيه»<sup>(٣)</sup>. ولا بأسَ أن تزوره زوجته في المسجدِ، وتحدثَ معه، وتصلحَ رأسَه  
أو غيره، بلا التذاذِ بشيءٍ منها. وله أن يتحدثَ مع مَنْ يأتيه ما لم يكثرُ،  
ويأمرَ بما يريدُ خفيفاً. و (لا) يسنُّ له (إقراءُ قرآن، و) لا إقراءُ (علمٍ  
ومناظرةٍ فيه) أي: العلمِ ونحوه مما يتعدى نفعه؛ لأنه ﷺ كان يعتكفُ، فلم

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» ٩٢/٣.

(٢) ليست في (م).

(٣) أخرجه الترمذي (٢٣١٧)، وابن ماجه (٣٩٧٦).

وَيُكْرَهُ الصَّمْتُ إِلَى اللَّيْلِ، وَإِنْ نَذَرَهُ، لَمْ يَفِرْ بِهِ، وَيَحْرُمُ جَعْلُ الْقُرْآنِ  
بَدَلًا مِنَ الْكَلَامِ.

وَيَنْبَغِي لِمَنْ قَصَدَ الْمَسْجِدَ، أَنْ يَنْوِيَ الْعَتَكَاةَ مَدَّةً لَيْثَةً.

شرح منصور

يُنْقَلُ عَنْهُ الْإِسْتِغَالُ بِغَيْرِ الْعِبَادَاتِ الْمُخْتَصَّةِ بِهِ، وَكَالطَّوَافِ.

(وَيُكْرَهُ الصَّمْتُ إِلَى اللَّيْلِ، وَإِنْ نَذَرَهُ) أَي: الصَّمْتُ، (لَمْ يَفِرْ بِهِ) لِحَدِيثِ  
عَلِيٍّ: «لَا صَمَاتَ يَوْمٍ إِلَى اللَّيْلِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (١)، وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: يَبْنِي النَّبِيُّ  
ﷺ يَخْطُبُ إِذَا هُوَ بِرَجُلٍ قَائِمٍ، فَسَأَلَ عَنْهُ، فَقَالُوا: أَبُو إِسْرَائِيلَ، نَذَرَ أَنْ يَقُومَ  
فِي الشَّمْسِ، وَلَا يَقْعُدَ، وَلَا يَسْتَظِلَّ، وَلَا يَتَكَلَّمَ، وَأَنْ يَصُومَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ:  
«مُرُوهُ فَلْيَسْتَظِلَّ، وَلْيَتَكَلَّمَ، وَلْيَقْعُدْ، وَلْيَتِمَّ صَوْمُهُ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَغَيْرُهُ (٢).  
وَقَوْلُ أَبِي بَكْرٍ: «مَنْ صَمَتَ نَجًا» (٣). أَي: عَمَّا لَا يَعْنِيهِ. وَمَتَى لَمْ يَفِرْ، كَفَرَ،  
عَلَى مَا يَأْتِي فِي نَذْرِ الْمَكْرُوهِ. (وَيَحْرُمُ جَعْلُ الْقُرْآنِ بَدَلًا مِنَ الْكَلَامِ) كَقَوْلِكَ  
لِمَنْ اسْمُهُ يَحْيَى: ﴿يَحْيَى خُذِ الْكِتَابَ بِقُوَّةٍ﴾ [مريم: ١٢]؛ لِأَنَّهُ اسْتِعْمَالَ فِي غَيْرِ  
مَا هُوَ لَهُ، أَشْبَهَ اسْتِعْمَالَ الْمُصْحَفِ فِي التَّوَسُّدِ.

(وَيَنْبَغِي لِمَنْ قَصَدَ الْمَسْجِدَ أَنْ يَنْوِيَ الْعَتَكَاةَ مَدَّةً لَيْثَةً) فِيهِ لَا سِيَّمَا إِنْ  
كَانَ صَائِمًا، وَلَا بَأْسَ أَنْ يَتَنَظَّفَ الْمُعْتَكِفُ، وَيُكْرَهُ لَهُ التَّطَيُّبُ، وَيُسْتَحَبُّ لَهُ  
تَرْكُ رَفِيعِ الثِّيَابِ، وَالتَّلَذُّ بِمَا يَبَاحُ لَهُ قَبْلَ الْعَتَكَاةِ، وَأَنْ لَا يَنَامَ إِلَّا عَنْ  
غَلْبَةٍ، وَلَوْ مَعَ قَرَبِ مَاءٍ، وَأَنْ لَا يَنَامَ مُضْطَجِعًا، بَلْ مَتَرَّبِعًا مُسْتَنَدًا. وَلَا يُكْرَهُ  
شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ، وَلَا أَخْذُ شَعْرِهِ وَأَظْفَارِهِ. وَلَا يَجُوزُ الْبَيْعُ وَالشِّرَاءُ لِلْمُعْتَكِفِ  
وَغَيْرِهِ فِي الْمَسْجِدِ. نَصًّا، قَالَ ابْنُ هَبِيرَةَ: مَنَعَ صَحَّتَهُ / وَجَوَازَهُ أَحْمَدُ (٤). قَالَ فِي  
«الْفُرُوعِ» (٥): وَالْإِجَارَةُ كَالْبَيْعِ.

٤٤٠/١

(١) فِي سَنَةِ (٢٨٧٣).

(٢) الْبُخَارِيُّ (٦٧٠٤)، وَأَبُو دَاوُدَ (٣٣٠٠)، وَابْنُ مَاجَهَ (٢١٣٦).

(٣) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (٢٥٠١)، مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو مَرْفُوعًا. وَانْظُرْ: «الْفُرُوعُ» ١٠٤/٣، وَ  
«مَعْرُوءَةُ أُولَى النَّهْيِ» ١٤٩/٣.

(٤) الْإِفْصَاحُ عَنْ مَعَانِي الصَّحَاحِ ٢٦٦/١.

(٥) ١٩٩/٣.